



**"مساهمة في النقاش حول سياسة اقتصادية جديدة في السياق الحالي**

**للاختلالات الماكرواقتصادية بالمغرب"**

**مداخلة السيد أحمد الحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

**الرباط في 17 أبريل** **2013**

لقد اختار المغرب نهج نموذج اقتصاد ومجتمع منفتح على معايير التنافسية الشاملة ومنظومتها القيمية التي أمدتها العولمة ببعد كوني لا رجعة فيه. وفي هذا الإطار، ينبغي النظر إلى طبيعة الأزمة الدولية، التي يعاني المغرب اليوم من آثارها على أنها مرحلة تحول عميق للاقتصاد الدولي وللعلاقات الدولية التي كانت قاطرة للنمو العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وإذا كان هذا النمو قد أدى إلى خلق الثروات والتقليص من الفقر وتحسين الدخل، فإنه، مع ذلك، كان مصحوبا بتدهور متزايد للموجودات الطبيعية وسمح بانطلاق مضاربة جنونية للدائرة المصرفية التي تعاظمت أبعادها مقارنة بالاقتصاد الحقيقي، مما سيساهم في تفاقم مديونية الدول والأسر وهو الأمر الذي ترتب عنه تصاعد، شبه عام، للفوارق الاجتماعية والمجالية وبالإحباط الذي يغمر الطبقات المتوسطة.

في هذا الإطار، تمكنت أغلبية البلدان السائرة في طريق النمو من الشروع نسبيا في تحديث بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والرفع من حصتها في التجارة الدولية وتحسين ظروف معيشة ساكنتها. واليوم يساهم البعض من هذه الدول، بفضل الجمع بين حجمها الديموغرافي ومواردها الطبيعية وموجوداتها المالية، في رسم ملامح هذه الجغرافية الاقتصادية الجديدة للعالم التي انتقلت فيها أقطاب النمو في اتجاه بلدان الجنوب، الإفريقية والأمريكية والآسيوية، وهو الأمر الذي يُتيح لاقتصاديات تلك المناطق فرصا جديدة لتنويع أنشطتها ومبادلاتها.

ومن جانبها شرعت اليوم البلدان المتقدمة، التي تشكل بؤرة الأزمة الدولية الحالية، في نهج إستراتيجية للقطيعة التدريجية مع نموذجها للنمو المعتمد على الاستهلاك. وعلى هذا النحو غدت تستثمر في المصادر القطاعية والتكنولوجية للتنافسية وفي جني أرباح مرحلة ما بعد الأزمة. ويُدمِج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، الذي يبرز في هذه البلدان وسيهيمن غدا على الصعيد الدولي، المحافظة على الموجودات الطبيعية وتنمية البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية الرامية إلى تحسين ظروف المعيشة المادية والثقافية للسكان وإعادة بناء أسس تماسك اجتماعي مستدام.

ففي هذا السياق، شرعت جميع البلدان، في وقت تقوم فيه بتصحيح سياساتها العمومية من أجل المواجهة الفورية للواقع الذي أفرزته الأزمة الدولية، في إجراء إصلاحات هيكلية للانتقال إلى نموذج جديد للنمو، وذلك في أغلب الأحيان مقابل إعادة نظر صارمة في سياساتها المتعلقة بالميزانية وسياستها النقدية بل وحتى الاجتماعية.

وفي ما يتعلق بالمغرب، لا بد من الاعتراف أن هذا البلد قد تمكن، خلال العشر سنوات الأخيرة، من تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي يجعل منه بلدا في مصاف البلدان الصاعدة. وبالفعل فقد تمكن من إدراج نموه في إطار رؤية حكيمة وضمن مقاربة استشرافية وجهت الاختيارات القطاعية والاجتماعية وفقا لمستويات إنجاز بنياتها الاستقبالية. وعلى هذا النحو وقع الاختيار، كأولوية، على ضرورة سد العجز التاريخي الذي راكمه البلد في مجال البنيات التحتية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية من أجل إعادة توطين مجالي للاقتصاد والتخفيف من حدة التفاوتات الاجتماعية. واستطاع المغرب، اعتمادا على رسملة مكتسبات هذه السياسة، الشروع في برمجة الاستثمارات في مصادر النهوض بالاقتصاد الأخضر للمستقبل وعلى وجه الخصوص في

مجال الطاقات المتجددة واقتصاد الماء والفلاحة وكذا في الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي القوي مع الحرص الدائم على المحافظة على البيئة خدمة لتحسين ظروف معيشة السكان في المدن والبوادي على حد سواء.

ففي ظل هذه الظروف، يعاني المغرب، متأثرا بالأزمة الاقتصادية الدولية، من تدهور توازناته الماكرو اقتصادية التي تتميّز، على وجه الخصوص، بتدهور عجز الميزانية وعجز الحسابات الخارجية. وإن استمرار الضغوطات على احتياطاتنا من العملة الصعبة لم يعد ممكنا معه إعفاء أنفسنا من إعادة النظر في السياسات العمومية على أساس إعادة تقييم نموذج النمو انطلاقا من الزاوية المزدوجة المتمثلة في استدامة المكتسبات ورفع تحديات المستقبل. وفي هذا الصدد، تُشكل القاعدة الاقتصادية والمجتمعية والمؤسساتية للتنمية التي شيّدها المغرب، خلال عشر سنوات، الأساس الذي يُمكن، انطلاقا منه، القيام، بهدوء، بعملية إعادة التقييم تلك. وعلى هذا الصعيد، تبدو النتائج التي تم تحقيقها واضحة، حيث تحسنت نسبة النمو بكيفية مهمة وتقلصت نسب البطالة والفقر وسجل الاستهلاك والقدرة الشرائية تقدما متزايدا مع زيادة عامة للدخل وتحكم في التضخم وبروز منتوجات جديدة موجهة للتصدير مع تنويع أسواقها، بالإضافة إلى صمود نسبي للأنشطة غير الفلاحية في مواجهة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية. والواقع أن هذه النتائج كانت حصيلة لسياسة ميزانية توسعية تميزت بمستوى عال من الاستثمارات العمومية وبدعم متنامي للاستهلاك ونهج سياسة نقدية تستهدف الإبقاء على التضخم في أدنى مستوى في إطار انفتاح تجاري متسارع ونظام صرف ثابت.

في هذا السياق، اندرجت التوازنات الماكرو اقتصادية لنموذج النمو هذا، القائم على الطلب الداخلي، وهي التوازنات التي تمت المحافظة عليها لمدة طويلة، في إطار توجه يسير نحو التدهور تحت تأثير تصلب ملاءمة الاقتصاد لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. وفي غياب ادخار داخلي كاف، تم تمويل هذا النموذج بفضل وفرة التحويلات الوافدة من الخارج. واليوم يتعرض بلدنا بسبب تقلص هذه التحويلات، إلى نقص شبه هيكلي في السيولة بالسوق النقدية وهو الأمر الذي يُؤدي إلى التقليص من هامش مناورة السياسة النقدية على حساب تمويل ملائم للحاجيات الحقيقية لمختلف فئات الأسر والمقاولات.

إن استمرار هذه الوضعية غير ممكن لا لمواجهة الصعوبات التي يعاني منها بلدنا في الوضع الراهن ولا للشروع في الانتقال إلى نموذج نمو جديد يُدرج فيه المغرب برامجه الاستثمارية وخاصة في مجال الاقتصاد الأخضر. وانطلاقا من ذلك، فإن السؤال المطروح يتعلق بمعرفة ما إذا كانت السياسة الاقتصادية المُنتهجة لحد الآن، وفي سياق المحيط الاقتصادي الراهن، ما تزال تكتسي نفس الوجاهة.

ولذلك، يحقُ للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين التساؤل حول طبيعة السياسات العمومية التي يتعيّن على المغرب أجرأتها من أجل استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية المتدهورة حاليا وتوفير الظروف المناسبة للقيام بإصلاح لبنيات الاقتصاد الوطني ودراسة مدى تأثيرات تلك السياسات على المدى القصير والمتوسط.

من البديهي أن أول إجراء استعجالي تدعو هذه التساؤلات إلى اتخاذه يتمثل في التقليص من عجز الميزانية والبدائل التي يستلزمها هذا الإجراء. ذلك أن ارتفاع الموارد الجبائية أو التقليص من النفقات يتم تقييمها عندئذ على ضوء تأثيراتها المتمايزة على المدى القصير والمتوسط على مستوى النمو الاقتصادي والتشغيل واستهلاك الأسر والمالية الخارجية.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإقرار أن المغرب يوجد ضمن البلدان ذات نفس مستوى التنمية وله أعلى مستوى ضغط جبائي رغم كون سياسته في هذا المجال من الممكن مراجعتها من أجل التمييز بين العبء المفروض على مختلف قطاعات النشاط وعلى فئات الأسر قصد المساهمة في إعادة رصد أفضل للموارد وصولا إلى إنصاف اجتماعي أكبر. وفضلا عن ذلك، تتوفر السياسة الجبائية على المزيد من هامش المناورة لتُدمج في وعاء الضريبة بعض فروع الفلاحة والقطاع غير المنظم. ومهما تكن وجاهة هذه الإمكانيات، فإن النتائج التي يُمكن أن تُنتظر منها سوف لن تكون، وفق تحليل أولي، ذات مردودية في مستوى الأهداف المتوخاة.

وفيما يتعلق بالتقليص من نفقات الميزانية، ينصب النقاش اليوم على الاستثمارات وعلى الدعم المقدّم لاستهلاك المواد الغذائية وخاصة منها المواد الطاقية التي تستحوذ على حوالي 80% من ذلك الدعم. وعلى الفور، سيكون لتقليص هذه النفقات وتلك، انعكاسات على التنافسية ومستويات المعيشة. وينبغي تقييم تلك الانعكاسات، بطبيعة الحال، بكيفية جدية. غير أن التخفيض من ذلك الدعم قد يجد، مع ذلك، مبرره في مساهمته بكيفية أفضل في إعادة توزيع الموارد لتحقيق تنافسية أكبر لجهازنا الإنتاجي وفي مساهمة مهمة في الفعالية الطاقية.

وفضلا عن ذلك، يبدو لنا أن أي اختيار قد يتعلق بالتقليص من الاستثمارات يجب التفكير فيه والنظر إليه بكثير من الحيطة والحذر. وبالفعل قد يكون من طبيعة ذاك التقليص أن يرهن تنمية بلادنا في المستقبل، في حين أن التخطيط الاستراتيجي الذي قد يدمج بين البرامج القطاعية في انسجام مع الإطار الماكرو اقتصادي، من جهة ومع نهج صرامة أكبر على مستوى تدبير تلك البرامج من جهة أخرى، قد يؤدي إلى الرفع من مردودية تلك الاستثمارات ويساهم بذلك في تحسين مستوى تنافسية جهازنا الإنتاجي وفي تقليص العجوزات الخارجية.

وهكذا يكون من المشروع تماما اليوم طرح السؤال المتعلق بمعرفة مدى وجاهة نهج سياسة نقدية تستهدف، على وجه الخصوص، المحافظة على نسبة تضخم في المستوى الذي تم تسجيله لحد الآن. وبهذا الصدد، يُلاحظ أن اقتصاديات نامية أو صاعدة تتحكم، خلافا لما يجري في بلدنا، في عجز ميزانيتها وفي عجزها الخارجي مع تسجيلها لتضخم أعلى مما يسجل في بلدنا بثلاثة أضعاف.

لقد أنجزت المندوبية السامية للتخطيط عدة دراسات للقيام بمقاربة لمحاكاة تأثيرات بعض من هذه الإجراءات في أفق تقييم شمولي لمختلف صيغ السياسة الاقتصادية. ومن البديهي أن تحديد تلك الصيغ لا يدخل في إطار اختصاصاتنا، بل ينبغي بالأحرى أن تكون موضوع نقاش وطني وقد تجد إطارها المؤسساتي داخل الهيئات الدستورية، كما قد تكون ضمن جدول أعمال الجلسات الدورية للحوار الاجتماعي. ومن جانبها، ستكون المندوبية السامية للتخطيط مستعدة على الدوام؛ إذا ما تم فتح نقاش داخل هذه المؤسسات أو بمبادرة من بعض الفئات من المجتمع المدني؛ لتقديم خبرتها، وعند الاقتضاء، خبرة شركائها الوطنيين والدوليين قصد القيام بتقييم كل بديل من البدائل المعروضة للسياسة العمومية.

ويجب الاقتناع في جميع الحالات، في سياق الأزمة الدولية التي لا يُمكن حاليا لا قياس انعكاساتها بكيفية كلية ولا توقع المدة التي ستستغرقها، أن جميع البلدان التي عليها أن تواجه وضعية تدهور توازناتها الماكرو اقتصادية مع هاجس عدم تعريض تنافسيتها الاقتصادية وازدهار سكانها للخطر، مطالبة بالضرورة بالشروع في تطبيق إصلاحات يمكن أن تترتب عنها، فورا، كلفات اقتصادية واجتماعية [باهضة]. إلا أنه من الضروري مصاحبة هذه الإصلاحات مع تقدير محكم لأبعادها ولمدتها، بتدابير اجتماعية ومؤسساتية.

ولهذا السبب، فإن نجاح هذه الإصلاحات يبقى رهينا، في نهاية المطاف، بمستوى إدماجها في إطار مشروع مجتمعي بغية تحقيق تملك أكبر لتلك الإصلاحات من طرف المجموعة الوطنية برمتها. ويتوفر المغرب، بفضل قوة ومتانة مؤسساته وإشعاعه الريادي، على صورة ممتازة لدى شركائه الثنائيين والإقليميين وكذا لدى المنظمات والأسواق الدولية. ويُمكن للمغرب أن يعتمد على دعمهم سيما أن الإصلاحات التي سيقوم بها تستهدف، في النهاية، الرفع من مستوى النمو الكامن لاقتصاده.